



يتعلق بعضها بإعطاء الاتحاد صلاحيات واضحة لاتخاذ إجراءات عملية ضد كل برلمان يناقض المبادئ الإنسانية الحقوقية

الغانم بحث والشعبة البرلمانية اليابانية للاتحاد البرلماني الدولي

تعديل بعض بنود النظام الأساسي للاتحاد



الرئيس الغانم خلال اجتماعه بأعضاء الشعبة البرلمانية اليابانية للاتحاد البرلماني الدولي



رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم يتحدث إلى أعضاء الشعبة البرلمانية اليابانية للاتحاد البرلماني الدولي

في مصلحة البلدين وبما يخدم هدف تعزيز السلم والأمن الدوليين في العالم. وحضر الاجتماع إلى جانب الغانم كل من النواب محمد الدلال وخالد الشطي وعبدالله الباطين وأسامة الشاهين، إضافة إلى سفير الكويت لدى طوكيو عبدالرحمن العتيبي.

الاجتماع على عقد اجتماع آخر بين الشعبة البرلمانية الكويتية واليابانية على هامش مؤتمر الاتحاد المقرر عقده في جنيف في الفترة بين 24 و 28 من الشهر الجاري. وأكد الجانبان ضرورة زيادة وتعزيز التعاون والتنسيق بين الشعبتين في المحافل البرلمانية القارية والدولية بما يصب

بعض بنود النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي والتي تبينتها برلمانات عدة من مجاميع جيوسياسية من بينها البرلمان الكويتي والتي تتعلق بعضها بإعطاء الاتحاد صلاحيات واضحة لاتخاذ إجراءات عملية ضد كل برلمان يناقض المبادئ الإنسانية الحقوقية. وتم الاتفاق خلال

اجتمع رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم والوفد البرلماني المرافق له في طوكيو أمس إلى أعضاء الشعبة البرلمانية اليابانية للاتحاد البرلماني الدولي برئاسة عضو مجلس النواب كازوروني تاناكا. وجرى خلال الاجتماع بحث المقترحات المتعلقة بتعديل

العدساني يسأل عن استثمارات الشركة الكويتية للاستثمار

الدستوري أو قانوني. 8- قائمة بمساهمي الشركة الكويتية الوطنية للخدمات العقارية عند الاكتتاب وزيادة رأسمال. 9- تشكيل وأسماء أعضاء مجلس الإدارة «الحالي» لشركة الكويتية القابضة ش.م.ك.ع «قابضة» وشركاتها التابعة. 10- حجم العوائد السنوية أو الإيرادات بشكل عام ومنها منح أسهم وغيرها من العوائد والإيرادات التي تحققها الشركة الكويتية القابضة ش.م.ك.ع «قابضة» لصالح الشركة الكويتية للاستثمار لآخر سنتين

وكانوني في حينها وذلك استناداً الى المادة (121) من الدستور والتي تنص على الآتي: «لا يجوز لعضو مجلس الأمة أثناء مدة عضويته أن يعين في مجلس إدارة شركة أو أن يسهم في التزامات تعقدتها الحكومة أو المؤسسات العامة. ولا يجوز له خلال تلك المدة كذلك أن يشتري أو يستأجر مالا من أموال الدولة أو أن يوجرها أو يبيعها شيئاً من أمواله أو يقاضها عليه، ما لم يكن ذلك بطريق المزايدة أو المناقصة العلنيتين، أو بالتطبيق لنظام الاستملاك الجبري». إذا كانت الإجابة بالإيجاب يرجى تزويد بنسخة من هذا الرأي

بإدارة 5 صناديق من الصناديق المحلية والعالمية تبلغ نسبة مساهمتها فيها ما يزيد على 84٪ من رأسمالها بتكلفة إجمالية تبلغ 26,774 ألف دينار كويتي كما في 2016/9/30، لذا يرجى إقائتي بأسماء تلك الصناديق وبياناتها المالية وعوائدها في آخر سنة مالية وما الأسباب التي أدت إلى ارتفاع نسبة مساهمة الشركة وتدني نسبة مساهمة المستثمرين الآخرين، الأمر الذي يترتب عليه تدني إيراداتها من إدارتها لتلك الصناديق وعدم تحقيق الهدف من إنشائها وارتفاع مخاطر الاستثمار فيها؟



رياض العدساني

وجه النائب رياض العدساني سؤالاً إلى وزير المالية د.نايف الجعفر عن استثمارات الشركة الكويتية للاستثمار والتي تساهم فيها الدولة بنسبة قدرها 76,2٪. تأسست الشركة الكويتية للاستثمار - شركة مساهمة كويتية - في عام 1961، وتتعامل في مختلف الأنشطة الاستثمارية على الصعيدين المحلي والدولي كالأوراق المالية والعقارات والسندات وشهادات الإيداع وقبول الودائع واستثمارها مع مؤسسات مالية وعقود العملات الأجنبية وإدارة المحافظ الاستثمارية، وتبلغ



دائرة الأراضي والأموال
Land Department

مهمة عقارية

مع مهند الوادية

حصرياً

كل سبت
6.30 مساءً بتوقيت الكويت

mbc.net/muhima
#مهمة_عقارية

